

تعليق على حدث

برنامج الشرق الأوسط

27 مايو/أيار 2007

الانتخابات الكويتية البرلمانية عام 2008: هل تمثل تراجعاً للتيارات الإسلامية الديمقراطية؟

بقلم ناثن ج. براون

كبير الباحثين غير مقيم بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. أستاذ علوم سياسية وشؤون دولية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن

الموجز

أُحقت الانتخابات الكويتية البرلمانية في أيار/مايو انتكاسة كبيرة للحركة الدستورية الإسلامية (حديس)، المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، وكافأت المرشحين الإسلاميين السلفيين والمرشحين القبليين الأكثر تشدداً. دعت هذه النتيجة إلى الحيرة لأن الإصلاح الانتخابي الأساسي، المدعوم بقوة من حديس، كان يُفترض به مكافأة الأحزاب العقائدية الجيدة التنظيم، التي تمثل حديس نموذجاً رائداً لها في الكويت. يمكن تفسير سبب الانتكاسة التي لحقت بحديس، بجزء منها، من خلال الحسابات التكتيكية الخاطئة، علاوة على الاستراتيجية التي اتبعتها قادة الحركة للتخفيف من مقاربتهم المنطوية على المعارضة والمجابهة. من الأرجح أن تستطيع حديس استعادة مواقعها في الانتخابات القادمة، إلا أن مشروعها الطويل الأجل الهادف إلى تحقيق أهدافها عبر الإصلاح السياسي، قد تلقى ضربة قوية. من المرجح أن يكون البرلمان الجديد أقل تماسكاً ولكن أكثر ميلاً للمجابهة من البرلمان السابق. أمّا النتيجة فسوف تعمق الطريق المسدود القائم بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الأكثر ديمقراطية في الخليج.

في الوقت الذي يُساق فيه قادة حركة الإخوان المسلمين في مصر أمام المحاكم العسكرية، ولا يزال نواب حماس يعانون في السجون الإسرائيلية، وينحرف الإسلاميون في الأردن نحو المواجهة مع الحكومة، فإن الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت (المعروفة بمختصر حدس)، المنحدرة في الأصل من الفرع الكويتي لجماعة الإخوان المسلمين، استطاعت الاندماج كحزب سياسي عادي. فالحركة تُرسل وزراء للمشاركة في الحكومة وتتفاوض مع الكتل البرلمانية الأخرى وتُدير حملات انتخابية كانت من بين الأكثر تنظيماً في الكويت. والحقيقة ان الآلة الحزبية القوية التي تمتلكها حدس ليست عادية وفق المفاهيم الحزبية العربية وحسب، بل وتتمايز أيضاً بالمقارنة مع منافسيها في الطيف السياسي الكويتي بالذات. فتلك الأحزاب لا زالت كلها تتشكل من مجموعة من الشخصيات البارزة التي لا تستند، في أفضل الحالات، إلى أكثر من تنظيم بدائي.

كان من المفترض أن تثبت الانتخابات النيابية التي جرت عام 2008، وهي الانتخابات النيابية الثانية خلال عامين، صحة المقاربة التي اعتمدها حدس. فقد ساعدت الحركة في دفع إقرار قانون انتخابي جديد كان مصمماً لمكافأة الأحزاب والحملات العقائدية. لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً، إذ خسرت حدس نصف عدد مقاعدها.

ركّزت الصحافة الدولية تغطيتها على ناحيتين من نتائج الانتخابات: فشل المرأة في الفوز بأي مقعد في البرلمان وانتصار الإسلاميين. كانت هذه التقارير دقيقة، إلا أنها أخفقت في تغطية التطورات الطويلة الأمد الأكثر أهمية، والأشد غموضاً بكثير. في ما يعود للمرأة، من الصحيح القول ان حتى أقوى المرشحات خسرت في الانتخابات بفارق طفيف. لكن توسيع حق الاقتراع ليشمل المرأة أجبر كافة المرشحين، وحتى أكثر المحافظين بينهم، على إيجاد الطرق لإطلاق حملاتهم الانتخابية بين النساء، ولصياغة المواقف والتطرق إلى القضايا التي تهم الناخبات. أما بالنسبة للإسلاميين، فإن النواب الفائزين لم يكونوا من حدس بل من حركات سلفية أكثر تخفضاً، ومن المناطق القبلية، ومن سكان الكويت الشيعية.

خسرت حدس الانتخابات بسبب القواعد التي شاركت هي في وضعها. قد تكون هذه الانتكاسة الانتخابية مؤقتة إلى حد كبير. لكن ما يُهدد حدس أكثر من خسارة المقاعد في البرلمان هو بروز قوى سياسية في الكويت أكثر مشاكسة، وأيضاً أكثر شيقاقاً. من المرجح ان لا تؤدي انتخابات عام 2008 إلى غير تعميق الطريق السياسي المسدود المتجذر في محاولة الكويت الجمع بين عنصري الديمقراطية والملكية. وهذا هو المأزق الذي يُهدد الاستراتيجية السياسية التي تتبناها حدس لأنها تستند في الواقع إلى إجراء إصلاحات سياسية طويلة المدى.

بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، قرنت الولايات المتحدة ضمناً دعمها لأمن الكويت بالإصرار على إعادة إحياء الحياة البرلمانية والانتخابية هناك. أما اليوم فقد قامت الولايات المتحدة بفك ارتباطها إلى حد كبير بمسرح الأحداث السياسية المحلية في الكويت، على الرغم من استمرار حثها اللفظي القوي الداعي إلى الإصلاح السياسي في العالم العربي. فقد حجبت النزاعات الأكثر مأساوية ودموية في المنطقة الأزمة السياسية غير العنيفة في الكويت التي كانت تحتم على نار خفيفة منذ وقت طويل. إلا أن التهديد الذي تواجهه إحدى أكثر التجارب الديمقراطية في المنطقة قد أمسى واقعاً حقيقياً.

القانون الجديد

يجمع النظام الدستوري الكويتي بين مجلس نواب منتخب بحرية وبين جهاز تنفيذي قوي. يؤدي مجلس النواب دوراً تشريعياً قوياً، ويمكنه أيضاً مساءلة وسحب الثقة من الوزراء الفرديين. وفي حين لا يستطيع سحب الثقة من مجلس الوزراء ككل أو من رئيس الوزراء، لكن يمكنه الإعلان بأنه لا يستطيع التعاون معهم، مما يُجبر الأمير إما إلى إقالة الوزراء أو الدعوة لإجراء انتخابات جديدة. يتحتم على رئيس الوزراء، الذي يكون دائماً عضواً بارزاً من أسرة آل الصباح الحاكمة، ان يُشرك في التشكيلة الوزارية نائباً واحداً على الأقل، وقد أشرك في بعض الأحيان أكثر من نائب فيها. لكن آل الصباح لازالوا يحتفظون لأنفسهم بالمناصب العليا في البلاد. كانت المجالس النيابية في السابق تستجوب أحياناً وزراء أفراديين. أما في السنوات الأخيرة فقد صارت هذه الاستجوابات تتسم بالطيش والصخب، وحتى أن أفراد الأسرة الحاكمة لم يعودوا يعتبرون وكأنهم مقدسين. لكن قدرة البرلمان على العمل بتماسك لدعم برنامج عمل إيجابي، بدلاً من مجرد مضايقة الحكومة، أصبحت معاقبة بسبب النزعة الاستقلالية القوية لدى العديد من النواب، وغياب التنسيق بين النواب الناشئ عن ضعف النظام الحزبي.

في العام 2005، تحالفت حدس مع مجموعات سياسية منافسة لها لكي تضغط من أجل إقرار نظام انتخابي جديد في الكويت كان مصمماً لمعالجة هذه المشكلة. قاد هذا الجهد إلى حصول مواجهة واسعة بين البرلمان والحكومة. لكن التحالف لم يتراجع وأصبح في نهاية الأمر يعيق عمل الحكومة إلى درجة اضطر بسببها الأمير إلى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. لكن بدلاً من إلحاق الهزيمة بالمعارضة، أدى هذا التحرك إلى تحقيق نصر حاسم للتحالف السالف الذكر. حصلت حدس على أكبر حصة لها (سنة مقاعد من أصل خمسين مقعداً)، وشكل تجمع القوى المعارضة الأكثرية في البرلمان.

لكن هذا التحالف سرعان ما تلاشى عاكساً بذلك المنافسات العقائدية وحتى الشخصية، لكن ليس قبل ان يضمن المصادقة على قانون الإصلاح الانتخابي الذي كان يعتز به. خفص القانون الجديد عدد الدوائر الانتخابية في الكويت من خمسة وعشرين دائرة إلى خمس دوائر. كان هدف حدس في ذلك واضحاً، فالدوائر الأكبر حجماً قد تكافئ الأحزاب الجيدة التنظيم (وحدس هي الحزب الوحيد الجيد التنظيم في الكويت)، وتُعيد صياغة مشهد الانتخابات الكويتية من منافسات بين الأحياء المجاورة لكسب مئات من الأصوات، إلى مباريات أكثر أيديولوجية تميل إلى صالح التجمعات ذات البرامج الواضحة. استناداً إلى القانون الجديد، يستطيع الناخبون في الدوائر الانتخابية الخمس التصويت لأربعة مرشحين. ويفوز عشرة من المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في كل دائرة من الدوائر بمقاعد في البرلمان. وفي حين وجد الناشطون في صفوف المعارضة أن عليهم التعاون فيما بينهم بعد إقرار قانون الإصلاح الانتخابي، فإن هذا التعاون لم يكن أسهل على الحكومة. فقد وجد حكام الكويت، بعد ان اعتادوا السيطرة على البرلمان عن طريق اتباع سياسة فرق تسد، ان باستطاعتهم تقريق الصفوف، لكنهم اكتشفوا أن ممارسة الحكم أصبحت أصعب عليهم بكثير. لم تتمكن الحكومة من حشد أكثرية من الأصوات لدعم العديد من جهودها وتذمرت بأن التجمعات المختلفة في البرلمان تبدو أكثر انهماكاً في التنافس فيما بينها حول من منها يستطيع انتقاد عدد أكبر من الوزراء.

بدأ الكويتيون يتداولون إشاعات تقول بأنه يجري التخطيط لحل البرلمان مُجدداً، لكن هذه المرة لم يتبعها إجراء انتخابات جديدة، بل تعليق أعمال البرلمان (كما فعلت الأسرة الحاكمة في مناسبتين سابقتين). أمّا الأمير نفسه، فبدا وكأنه يؤكد صحة هذه التكهّنات عندما أنكر علناً هذه الشائعات: فعندما أعلن أن فكرة تعليق أعمال البرلمان عمل غير دستوري لا يفكر فيه مطلقاً، اعتبر الكويتيون بكل بساطة انه ذكر أمراً لا يجوز ذكره.

ولكن، في نهاية المطاف، قرر الأمير عدم تعليق أعمال البرلمان (ليس في الوقت الحاضر على الأقل)، بل اختار إجراء انتخابات مُبكرة. لذلك تحولت حدس إلى العمل الانتخابي ودخلت الحلبة وفق الشروط التي ساعدت هي بالذات على وضعها. وهكذا، جاءت خسارتها لنصف عدد مقاعدها البرلمانية بمثابة صدمة كبيرة. فما الذي حصل بالفعل؟

التحضير للانتخابات

بدأت حدس تتهيأ للاستفادة من القانون الجديد منذ اللحظة الأولى التي تمت فيها المصادقة عليه. فكانت القيادة الجديدة للحزب التي برزت لتجدد حدس بعد الانتكاسة الانتخابية عام 2003، تعتبر محنّة من الوجهتين التكتيكية والتنظيمية. وبالاعتماد على مواردها الخاصة ومستشاريها الخارجيين، استعدت الحركة للعمل بظل النظام الانتخابي الجديد من خلال بناء قدراتها الإعلامية وإجراء عمليات انتخابية تجريبية (بغية التكهّن بكيفية إقبال الناخبين على طريقة الاقتراع الجديدة).

وربما ما هو أكثر أهمية، أن الحركة باشرت عن عمد باتخاذ مواقف أقل تصادمية مع الحكومة. فمع تصاعد التوتر بين النواب والوزراء (الذي أدى في نهاية المطاف إلى إجراء انتخابات مُبكرة في أيار/مايو 2008)، وقفت حدس موقف المترفع عن ولوج المعمعة. ومع تصاعد حدة التوتر بين البرلمان والحكومة، قرأت حدس اتجاه المزاج العام على أنه يلقي مسؤولية المأزق بصورة متساوية على الجانبين. قبلت حدس إشغال منصب وزاري وبدأت تخفف من حدة لهجتها. وفي المواجهات التي برزت، حاولت ان تحدد موقفها كوسيط مسؤول، لا يسارع لا إلى إرباك الحكومة ولا إلى ان يكون مطواعاً بيدها أكثر من اللزوم.

واتخذت قيادة حدس خطوات للإعداد للنظام الانتخابي الجديد مُدركة تماماً بأن الإحباط الذي تواجهه الحكومة مع البرلمان قد يقود إلى حل مُبكر للبرلمان (وهو ما حصل فعلاً قبل سنتين من تاريخ انتهاء ولاية البرلمان آنذاك). وشكلت حدس منظمة نسائية لتأمين تموضعها الجيد لحملة الانتخابية بين الناخبات الجديديات. كما أنها استكشفت بجديّة كبيرة مسألة اختيار المرشحين المحتملين. فحدس فريدة من نوعها بين التجمعات الكويتية السياسية في انها لا ترشح كبار قادتها التنظيميين لعضوية البرلمان. وعليه، تمكنت الحركة من التخلي عن المرشحين الذين شعرت أنهم ضُعفاء.

الحملة الانتخابية

وهكذا، عندما أبلغت الوزارة المُحبطة الأمير بأنه لم يعد بإمكانها العمل مع مجلس نواب تجده مُعيقاً ومشاكساً في نفس الوقت، كانت حدس جاهزة لتندفع إلى العمل. وقد جعلت من "المسؤولية" موضوعاً أساسياً لحملة الانتخابية الشاملة، لا لتوحي بأن نوابها سوف يضعون المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار شخصي أو حزبي، بل وأيضاً بأنها لن تتصرف

بتهور أو بأسلوب استعراضي للتأثير في جماهير الناخبين، كما كان يفعل النواب الأكثر ميلاً للمعارضة، المنتمون إلى الطرفين الليبرالي والإسلامي في الطيف السياسي.

شددت حدس في حملتها الانتخابية على المواضيع السياسية التقليدية المتعلقة بالمساءلة ومكافحة الفساد. كما تابعت مقاربتها الأكثر اعتدالاً تجاه أسلمة القوانين (بدلاً من التطبيق الفوري للشريعة) التي كانت قد طورتها في العقد الماضي. ونظراً لإدراكها بأن معظم الناخبين الكويتيين أصبحوا من النساء، فإنها أعدت مجموعة من المقترحات المصممة خصيصاً لاستمالتهم. لم تستند مقاربتها إلى مفهوم ليبرالي ينص على الحقوق المتساوية للنساء، بل عالجت مسائل لا يمكن إنكار اهتمام النساء الكويتيات بها (توفير الدعم إلى المطلقات، الأمهات الحديثات، والمتزوجات من مواطنين غير كويتيين). لم تطرح حدس أسماء أي مرشحات من النساء (مع ان بعض قادة الحركة يأملون بوضوح أن تقوم الحركة بذلك في الانتخابات اللاحقة)، لكنها رغم ذلك أظهرت بأنها تكيفت بمرونة مع توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء.

عدلت حدس موقفها تجاه النظام الانتخابي الجديد بطرق أخرى أيضاً. فقد أصبحت الدوائر الآن أكبر حجماً بنسبة خمسة أضعاف عما كانت عليه، ومع إضافة النساء إلى قوائم الاقتراع أصبح عدد الناخبين في كل دائرة أعلى بنسبة عشر مرات مما كان عليه تقليدياً. بدلاً من إجراء الحملة الانتخابية من بيت إلى بيت في الأحياء الصغيرة بزيارة الديوانيات المخصصة للرجال فقط (أماكن التجمعات المسائية التقليدية)، فقد استرسل مرشحو حدس في استخدام وسائل الإعلام. ولم يكونوا الوحيدين في ذلك على الإطلاق نظراً لأن الصحف ومحطات التلفزة في الكويت استفاضت بالدعايات الانتخابية. وبعد أن منعت البلدية تعليق اللافتات لأول مرة، بدأ إبطار الكويتيين بعلب المناديل الورقية، القمصان الرياضية، قبعات البايبول، واقيات السيارات من الشمس، الأقلام، وعلب عصير الفاكهة وكلها مطبوعة بأسماء المرشحين.

بدت حدس وكأنها المؤهلة المثالية لهذه الحملة الجديدة، فقد كانت تتوفر لها مصادر دخل واسعة (مع ان بعض التجار الأثرياء المرشحين في الانتخابات يملكون مبالغ تتجاوز كل ما تستطيع حدس أن تجمعها من مؤيديها)، ومُستشارون إعلاميون محنكون، ورسالة سياسية مصقولة جيداً. سمحت حدس أيضاً لكل دائرة انتخابية باختيار مواضيع حملتها الانتخابية الخاصة بطرق مُعيّنة. فعلى سبيل المثال، في إحدى المناطق الانتخابية التي يقطنها سكان مختلطون، شدد مرشح حدس على الوحدة الوطنية وقلل من أهمية مؤهلاته السنوية الإسلامية كي لا يفر منه الناخبون الشيعة.

على المستوى التكتيكي، امتنعت حدس عمداً عن تسمية لوائح كاملة من المرشحين. وبدلاً من تسمية أربعة مرشحين لكل دائرة (العدد الأقصى الذي يستطيع أن يختاره الناخب)، لم تُسمي أكثر من ثلاثة مرشحين. أدى هذا التكتيك إلى إطلاق يد الحركة في تشكيل تحالفات سرية لتبادل الأصوات استطاعت حدس عبرها إصدار تعليمات إلى عدد معين من ناخبها لتدوين أسماء بعض المرشحين المنافسين في أوراق الاقتراع مقابل تعهد مماثل من شركائها. كان من المنتظر أن تجري التبادلات الأكثر جاذبية ومنطقية مع مرشحين سلفيين. لكن المفاوضات مع السلفيين استمرت حتى نهاية الحملة الانتخابية دون أن توتي ثمارها، بعد ان كانت قد أعاقها مجموعة من النزاعات بين المسؤولين والشخصيات.

وهكذا، اضطرت حدس في اللحظة الأخيرة إلى التوجّه نحو مرشحين مستقلين للاتفاق على مجموعة من الترتيبات التكتيكية لتبادل الأصوات.

التكسة

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: لماذا فقدت حدس نصف حصتها من المقاعد النيابية مع وجود قانون كان مصمماً خصيصاً في ما يبدو لخدمة حاجاتها، وبعد سنتين من تحضيراتها للحملة الانتخابية؟

ركّز معظم النقاد اهتمامهم بعد الانتخابات، ولسبب وجيه، على انتصار الانتماءات القبلية والطائفية. فقد حددت الانتماءات الطائفية، بشكل كامل تقريباً، نتائج الانتخابات في دائرتين من الدوائر الانتخابية الخمس. وفي حين كان المقصود، وفقاً لقانون الانتخابات، أن يفوق حجم الدوائر الكبيرة قدرة القبائل على إدارتها، أظهرت القبائل الكبيرة في الواقع قدرتها على استخدام الانتخابات التمهيدية بفعالية أكبر من السابق لحشد أصواتها حول لائحة محددة من المرشحين. لم تجد السياسات العقائدية لحدس الكثير من القبول في مثل هذه الدوائر. ولذلك، عندما هُزم مرشحوها في الانتخابات القبلية التمهيدية، كان مصير حدس قد تقرر بشكل حتمي. أنتت نتيجة هذه الانتخابات التمهيدية بمثابة هزيمة شديدة لعضوين من حدس من أصحاب المناصب العليا، أحدهما نائب رئيس مجلس النواب. وعلى نفس المنوال، لم تحقق حدس في دائرة ثالثة ذات كثافة سكانية شيعية نتائجاً جيدة. فخلال المرحلة التمهيدية للانتخابات، استطاعت الحكومة بطريقة خرقاء إثارة النزعات القبلية والطائفية. فقد استدعى المدعي العام نائبين شيعيين كانا قد أشادا بعماد مغنية بعد اغتياله، لاستجوابهما. عماد مغنية هو أحد قادة حزب الله وهو مُتهم بتورطه في حوادث عنف جرت في الكويت في الثمانينات من القرن الماضي.

نتج عن هذا العمل عكس النتائج المرجوة منه، بحيث تمكن أفراد الطائفة الشيعية في الكويت، بعد شعورهم بأنهم معزولون سياسياً، من التغلب على الانقسامات العميقة فيما بينهم والالتفاف حول اثني من النواب. حاولت الحكومة بالقوة منع الانتخابات القبلية التمهيدية، وهي محظورة بالأصل بموجب القانون، لكنها كانت تجري بمثابة "سرٍ معروف" في الانتخابات السابقة. أما المواجهات بين أفراد القبائل ورجال الشرطة الناتجة عن ذلك، فقد جاءت بمثابة صدمة لهؤلاء، لأنهم كانوا معتادين على حملات صاخبة لكنها سلمية. لم يتردد أفراد القبائل في تأييد الفائزين في الانتخابات القبلية التمهيدية وحسب، بل وأيضاً دخل هؤلاء النواب المنتصرون إلى البرلمان حاملين معهم حقداً دفيناً ضد وزير الداخلية.

لكن التفسير المستند إلى الاعتبارات القبلية والطائفية لا يمثل غير جزء واحد من أسباب فشل حدس. ففي الدائرة المشار إليها أعلاه، حيث كانت الكثافة السكانية شيعية، تفوق على حدس مرشحوون إسلاميون من السنّة من مختلف التوجهات (من ضمنهم بعض السلفيين الذين يرتاب الشيعة بشأنهم إلى حد أكبر بكثير). وصل مرشح حدس إلى المرتبة الحادية عشرة مما خيب آمال قادة الحزب الذين كانوا واثقين من إمكانية فوزه ولو بنسبة ضئيلة. وفي الدائرة التي حققت حدس أكبر نجاح لها، حيث فاز اثنان من مرشحيها، لم تتمكن الحركة من نقادي الإذلال إلا بفارق ضئيل: فانتهى الأمر بنائب لحدس في البرلمان في المرتبة العاشرة، علماً أنه كان يفوز في كل انتخابات نيابية منذ إحياء البرلمان في العام 1992. كما فاز في المرتبة الثامنة المرشح الآخر للحزب، وهو وجه جديد يشترك في الانتخابات لأول مرة.

فما هو الأمر الذي يُفسّر أداء حدس في هذه الدوائر؟ يبدو أن السبب يعود إلى أربعة عوامل رئيسية.

العامل الأول، أشار العديد من الكويتيين إلى نقاط الضعف الشخصية التي يتصف بها المرشحون الذين اختارهم حدس. ربما كان هذا الاعتبار صحيحاً إلى حد كبير، لأن الناخبين الكويتيين لا زالوا معتادين بدرجة كبيرة على النظام الانتخابي القديم الذي يتوقعون عبره تأمين علاقة شخصية مباشرة مع النواب الذين يمثلونهم. ولذلك، فهم ينظرون أكثر إلى شخصية المرشح عوضاً عن برنامج الحزب. ولكن، بما أن حدس تتمتع بحرية أكبر بكثير من التجمعات السياسية الأخرى في الكويت في اختيار المرشحين، التي تقوم كلها بشكل ثابت على شخصيات معينة، فإن هذا الفشل يوحي بأن قيادة الحركة ارتكبت بعض الأخطاء التكتيكية.

العامل الثاني، هو ان تحول حدس إلى الأسلوب الجديد في تنفيذ الحملات الانتخابية قد يكون ابتعد إلى حدود زائدة عن اللزوم. فحملتها الإعلامية المتطورة والمنظمة قد تكون ساعدت مرشحها، ولكن انتخابات العام 2008 تميزت بسمّة "التجزئة" وليس "الجملة" في اختيار المرشحين، بعكس ما كان متوقعاً. وربما شكلت تحالفات تبادل الأصوات، التي تحدثنا عنها سالفاً، عنصراً ذات شأن كبير بالنسبة لنتائج بعض الدوائر. فهذه الصفقات تجري من تحت الطاولة، لذلك يكون من الصعب التحقق من حجم الدور الذي لعبته. كما ان قيادات حدس لاحظت بأن مجموعات العائلات كانت تُدلي أحياناً بأصواتها عمداً ككتلة واحدة بهدف تحويل المرشحين نحو مطالبها.

العامل الثالث، قد يكون ان نواب حدس تلقوا ضربة قوية نتيجة ادعاءات الفساد ضدهم. فكثيراً ما تُشكّل الحملات الانتخابية في الكويت مجالاً غنياً بالشائعات التي تنتشر عبر الديوانيات، المنشورات، رسائل الهاتف القصيرة (SMS)، والمُدونات الإلكترونية. كما أن الكويت تزخر بأموال النفط والسياسيين من ذوي المصالح التجارية الواسعة. وهذا ما يُؤمّن أرضاً خصبة لانتشار الادعاءات والتلميحات الجارحة بغض النظر ما إذا كانت مُنصفة أم لا. وبالعكس انتخابات العام 2006، التي احتشدت فيها مجموعات مختلفة من المعارضة حول قضية مشتركة تمثلت في الإصلاح الانتخابي، فقد تنافست نفس هذه المجموعات بعضها ضد البعض الآخر في انتخابات العام 2008. انتشرت الإشاعات السلبية وحتى الفاضحة على نطاق واسع. (كان هناك مثال سيء للغاية عن ذلك، تمثّل بنشر صورة ربما تكون قد خضعت للتلاعب تظهر فيها إحدى المرشحات الرئسيات في الكويت وهي ترتدي غطاءً للرأس، وتقف بجوار حسن نصرالله، زعيم حزب الله، وهذه الصورة تهدف إلى تذكير الناخبين بأن المرشحة المعنية هي من الطائفة الشيعية، ولبنانية جزئياً، ولا تُغطي شعرها في العادة كما تفعل معظم النساء الكويتيات الأكثر محافظة). كما تمّ استهداف مرشحو حدس ببعض ادعاءات الفساد التي أطلقت في اللحظات الأخيرة وقد حاولوا جاهدين لدحضها متأخرين. وفي حين لم تكن حدس هي الهدف الوحيد لمثل هذه الحملات الانتخابية السلبية، فقد كانت أكثر عرضة لها من غيرها. كانت خطاباتها المناهضة للفساد تشدد بوجه خاص على أهمية النظر إلى مرشحها على أنهم فوق الشبهات. وتبرع نواب حدس بكشف مالي كامل عن ممتلكاتهم ومصالحهم التجارية في انتخابات عام 2006. أما الآن فقد صاروا متهمين بأنهم يتظاهرون بالطهارة ليس إلّا. وخلافاً للحركات الإسلامية الأخرى التي تملك شبكات خدمات اجتماعية واسعة جداً يمكنها الاستفادة منها، فقد أُنبتت المشاركة القوية لحدس مع جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي الفرع الخيري لجماعة الأخوان المسلمين

في الكويت (رغم كون هذه المشاركة ليست رسمية)، على أنها تُشكّل عبئاً فعلياً عليها عندما أثارت أحزاب أخرى التهم بأن حدس تستخدم الأموال الخيرية لتمويل حملة سياسية مكلفة للغاية (وهذا أمر نفتته حدس).

وأخيراً، قد تكون استراتيجية الترفع عن الانخراط في المعمعة التي اعتمدها حدس قد ألحقت أضراراً بها. تصف قيادة حدس موقفها الأكثر ليونة حول قضايا إسلامية على أنه ليس ناتجاً عن اعتبارات استراتيجية وحسب، بل وأيضاً عن المبدأ الذي يشدد على أن تبني أسلوب الإقناع السلمي التدريجي والمعتدل يُشكّل الأسلوب الأكثر فعالية نحو الأسلمة، كما انه يتماشى أيضاً مع القيم الدينية أكثر من التشدد والمشاكسة والتهديد والوعيد. إلا أن كويتيين عديدين اعتبروا بأن هذه المقاربة انتهازية، كما لا يخفي السلفيون بوجه خاص ازديادهم لحركة يتهمونها بأنها تمنح الأفضلية للسياسة بدلاً من الدين. إن الحزب الذي تقوم جاذبيته على المبادئ الدينية تواجهه الحاجة إلى تقبل المقايضة الضمنية بين تحفيز قواعده الشعبية الأساسية عبر تشبثه بمواقفه، وبين محاولة استمالة مجموعات أقل التزاماً بالدين، من خلال تخفيف التشديد على عقيدته الجوهرية. فمن خلال الميل أكثر نحو الموقف الأخير، فإن أي حزب إسلامي يعمل في العالم العربي يُعرض نفسه للانتقاد القائل بأنه يسعى بالفعل للتعايش مع الحكومة. وفي حين شهد العقد المنصرم صعود الأحزاب الإسلامية في العالم العربي عبر الانتخابات، فقد عاقبت الانتخابات الأخيرة التي جرت في المغرب والأردن أولئك الذين يلجئون إلى التكيف. ومن المحتمل ان تكون حدس قد عانت من مشكلة مماثلة في الانتخابات النيابية الأخيرة، كما أنه من المحتمل أن يكون السلفيون في الكويت هم الذين استفادوا من ذلك.

العاقبة

في عام 2003، عانت حدس من انتكاسة أشدّ، عندما لم تفرز سوى بمقعدين في البرلمان. تتحّى في ذلك الوقت كبار من قادة الحركة، والعديد منهم من مؤسسي الحركة، لصالح جيل شاب من الناشطين. وبدا أن التغيير في قيادة الحزب كان مفيداً إلى حدٍ كبير، عندما فاز الحزب بستة مقاعد في انتخابات 2006. لا يبدو ان الخسارة في انتخابات 2008 قد خلقت حالة ذعر في صفوف حدس. فقد واجه قادة الحزب الأمر بشجاعة أمام الناس، مصرّين على التمسك بمبادئهم. وحتى في مجالسهم الخاصة، يبدو أنهم كانوا يميلون إلى إعادة تقييم استراتيجيتهم وليس التخلي عنها. من المرجح ان تتخذ الحركة عدداً من الخطوات لإصلاح موقعها في الانتخابات القادمة، والتي قد تنتقر قبل أربع سنوات، في حال وجدت الحكومة أن برلمان 2008 يماثل في مشاكسته ذلك الذي سبقه. سوف تقوم حدس في أول الأمر باختيار مرشحين مختلفين، في محاولة منها لإبراز صورة أكثر فتوةً في الدوائر الانتخابية المركزية، كما أنها سوف تختار مرشحين من الدوائر القبلية يمكن ان يحققوا نتائجاً جيدة في الانتخابات التمهيدية التي تجريها القبائل الرئيسية.

ثانياً، سوف تدرس حدس بعناية نتائج التصويت في انتخابات 2008 لتحديد أي من التقنيات التي اتبعتها كانت أكثر فعالية في الدوائر المختلفة. في هذا السياق، قد تجد حدس أن النظام الانتخابي الجديد سيكافئها على المدى الطويل. فعبر تنظيمها الأقوى بكثير من غيرها وعملياتها الأكثر انضباطاً، سوف تكون الحركة، بكل بساطة، في موضع أفضل من غيرها للدراسة والتحليل والضبط الدقيق، ومن ثم التكيف مع كل ذلك. كما أن ارتباطها بشخصيات سياسية مُعيّنة هو أقل بكثير عن غيرها من الكتل السياسية.

إلا ان حدس تواجه مشكلة أعمق بكثير من انتكاستها الانتخابية عام 2008. فالمأزق الدستوري الحالي في الكويت يُقيد ما تستطيع الحركة إنجازهُ. ففي الوقت الحاضر، تنتظر الحكومة إلى البرلمان على انه مصدر إزعاج وإعاقة. وكان رئيس الوزراء، الذي يأتي من بين أفراد الأسرة الحاكمة البارزين، يُشكّل دائماً مجلس وزراء يستمع ويومئ بتهذيب إلى الكتل البرلمانية القوية ولكنه لا يبذل أي جهد لبناء أكثرية حكومية حقيقية. فضعف النظام الحزبي، وحق الوزراء غير المنتخبين بالتصويت حول معظم الأمور البرلمانية، ورغبة العديد من النواب في استرضاء ناخبهم من خلال تقديم خدمات إليهم، والانقسامات العميقة داخل البرلمان، كلها مكنت الحكومة من أن تستمر في السلطة من دون تشكيل أكثرية يمكن الاعتماد عليها. ولا يستطيع البرلمان ان يعبر عن إرادته إلا باستعمال أدوات بدائية إلى حد كبير، وأهمها التحرك ضد وزراء معينين من خلال إطلاق عملية استجواب رسمية ضدهم (وهي خطوة تسبق سحب الثقة منهم).

وهذا هو المجال الذي سوف يتم فيه التأكد من مدى أهمية المكاسب التي حققتها حركة السلفيين في الكويت. فالحركات السلفية، في معظم الدول، تتحاشى الضلوع في السياسة الحكومية الرسمية. وقد اتخذت في الكويت خطوة غير اعتيادية بترشحها لعضوية البرلمان، لكن، بشكل عام، كمستقلين منتسبين إليها على نحو فضفاض ويلتقون حول حفنة من المبادئ الفكرية بدلاً من ان تكون أحزاباً منظمة. غير انه في العام 2008، ذهبت مجموعة من السلفيين إلى حد أبعد بكثير بتأسيس حزب سياسي. وفي حين تبدو وكأنها تتبع نفس المسار الذي اختارته حدس، فإن الحركات السلفية لا تخفي ازديادها لجماعة الإخوان المسلمين بوجه عام لكونها حركة تسعى للوصول إلى مركز سياسي على حساب الدين. فقيادة هذه الحركات السلفية يصرون على أنهم لن ينجرّفوا إلى أنواع التسويات التي تستتبع عادة المناورات السياسية. ففي انتخابات عام 2008، حقق بعض النواب السلفيين من مؤثري الفتن نجاحاً ملحوظاً في الانتخابات فأصدروا فور فوزهم بيانات مشاكسة تُشير إلى أنهم يرمعون استخدام الأدوات البرلمانية التي كسبوها. كما وألّهب أحد أبرز قادة السلفيين العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام الوطنية بسبب ملاحظاته المثيرة للغاية خلال اجتماع عقده بعد الانتخابات مع رئيس الوزراء. قد تُعتبر عقيدة النواب السلفيين متشددة أكثر مما يجب في نظر حدس، ولكن ما قد يخلق المزيد من المشاكل يعود في نهاية المطاف إلى أسلوبهم النزق واللامتعاون، وليس إلى معتقداتهم حول الشؤون الجهورية.

من المرجح أن تؤدي نتيجة الانتخابات الكويتية إلى قيام برلمان لا يخشى المواجهة، ويكون أكثر انشفاقاً مما كان في الماضي، لكونه صار يتشكل من نواب سلفيين، وإسلاميين آخرين، وشيعية، وقبليين، وليبراليين، وقوميين. سوف يترنح نظام الحكم منتقلاً من أزمة إلى أخرى دون أن يحقق سوى الوهم بأن هناك تحركاً سياسياً في البلاد. هذا هو النموذج بالذات الذي خيب آمال العديد من الكويتيين، وربما كان هو السبب في بدء التشكيك بجدوى الديمقراطية في الخليج. وبصورة تنذر بسوء أكبر، فإن هذا النموذج المنكر كان أيضاً سبب نفور الأسرة المالكة التي بدأت مؤخراً بتسريب إشاعات بأنها سوف تعلق أعمال البرلمان لفترة تجريبية كمقدمة للدخول في إصلاحات دستورية. هذه الخطوة غير الدستورية، التي كان مجرد التفكير بها غير ممكناً في التسعينات، بسبب القلق من أنها قد تعرّض الضمانة الأمنية الأميركية للخطر، أصبح التهديد بها اليوم قابلاً للتصديق.

إن الولايات المتحدة ترى أن نفوذها ينحط في المنطقة ولكنها أدلت بوضوح بعدم اهتمامها بالديمقراطية الكويتية. ومن المستغرب جداً أن الإدارة الأميركية، بعد ان كانت شديدة الحماس في خطباتها الداعية إلى اعتماد الديمقراطية وكثيرة الاهتمام في تشجيع الإصلاح السياسي، قامت الآن بفك ارتباطها الكامل مع السياسة في الكويت (رغم بروز اهتمامها

الذي لم يدم طويلاً في منح المرأة حق الاقتراع). قد يأسف الناخبون الكويتيون الحريصون على الحفاظ على الحماية الدولية لتجربتهم الديمقراطية بسبب ما ورد في عناوين الصحافة الدولية إثر انتخابات عام 2008. فهذه الأخيرة ركزت على انتصار الإسلاميين وفشل النساء بالفوز بأي مقعد نيابي، وعلى أن البرلمان الذي تمخض عن هذه الانتخابات أصبح مثله مثل البطل الذي خَبَتْ جاذبية معاركه ضد نظام حكم لازال نظاماً ملكياً.

لدى حدس حلاً واضحاً طويلاً المدى للتعامل مع المأزق الدستوري في الكويت. فهي ستفضل قيام نظام حزبي بالكامل، ووزارة مشكلة من نواب منتخبيين، ورئيس وزراء من خارج إطار الأسرة الحاكمة. لكن انتخابات العام 2008 سَدَّتْ ضربة إلى هذه الرؤية قد تكون أخطر بكثير من خسارة الحركة لنصف مقاعدها في البرلمان. صحيح ان كتلاً برلمانية أخرى- الليبراليون والسلفيون - بدأت تقلد ببطء التنظيم الحزبي لحدس، لكن هذه الخطوة هي الوحيدة التي اتخذت في اتجاه إنشاء نظام ملكي دستوري خلال انتخابات 2008. من خلال التصويت على أسس انتماءاتهم القبلية والطائفية، قوَّض الكويتيون أي خطوة نحو إقامة نظام حزبي في البلاد. ولأنهم يوجَّهون انتقاداتهم لبعضهم البعض، بدلاً من الحكومة (كما كانوا يفعلون في العام 2006)، فقد أدت الحملات الانتخابية البرلمانية إلى التقليل من احتمالات التعاون فيما بينهم بعد الانتخابات. برزت في البرلمان السابق كتل واضحة: كتل إسلامية، وليبرالية، وشيعية، وحاولت سوية تطوير برنامج عمل مشترك من خلال تشكيل "كتلة الكتل". وهذه الأخيرة شكلت في واقع الأمر الأكثرية البرلمانية. رغم ذلك، فإن كتلة الكتل تفككت عندما سارت كل كتلة في طريقها الخاص، ولا يبدو أن أي واحدة منها بقيت منسوجة لإعادة إحياء هذه التجربة. ومع وجود الخصومات العميقة الجذور بين حدس والحركات السلفية، علاوة على انتخاب عدد كبير من الإسلاميين المستقلين، لم يعد حتى واضحاً ما إذا كانت ستبرز كتلة إسلامية برلمانية قابلة للحياة. وهكذا، فمن المحتمل ان يكون برلمان 2008 مشاكساً كالبرلمانات التي سبقته في مواجهة للحكومة، بينما سيكون النواب أقل تلاحماً عند مواجهة بعضهم البعض. وهكذا، فإن الاحتمال المرجح هو أن المأزق السياسي في الكويت سوف يتعمق أكثر.

تمكَّنت حركة في أقل من عقدين من الزمن من البروز كحزب إسلامي عربي مندمج كلاعب سياسي بالكامل. لكن قادة حدس مصابون بالإحباط لأنهم يشعرون على نحو ما أنهم أصبحوا أكثر ديمقراطية من النظام السياسي الذي يعملون ضمنه، وربما أكثر من استعداد المجتمع الكويتي لتقبل هذا التوجّه. ومما لا شك فيه ان الديمقراطية الكويتية تتعثر عن حق، وليس لان الإسلاميين يجابهونها بل لأنهم لم يجدوا حتى الآن الصيغة اللازمة لتعميق جذورها.